الأمم المتحدة

PBC/5/CAF/SR.1

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
1 March 2012
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام
الدورة الأولى
تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غرولز ..... (بلجيكا)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

اعتماد مشروع استنتاجات وتوصيات الاستعراض نصف السنوي الثاني للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبيانها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدوره إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر الجلسات العامة للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة عقب انتهاء الدورة بفترة وجيزة.

11-59539 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

إقرار جدول الأعمال (PBC/5/CAF/2)

١ - تم إقرار جدول الأعمال.

اعتماد مشروع استنتاجات وتوصيات الاستعراض نصف السنوي الثاني للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (PBC/5/CAF/L.1)

٢ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى مشروع استنتاجات وتوصيات الاستعراض نصف السنوى الثاني للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (PBC/5/CAF/L.1)، الذي سبق أن اعتمد مؤقتاً خلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وجاءت الوثيقة نتاج عمليتين متوازيتين، إحداهما تمت في نيويورك، وتناولت التزامات لجنة بناء السلام، وتمت الثانية في بانغي، وتناولت التزامات حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع المدني. واعتبر أن أعضاء تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى يرغبون في اعتماد مشروع استنتاجات وتوصيات الاستعراض نصف السنوى الثاني للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣ - تقرر ذلك.

٤ - **السيد دوبان** (جمهورية أفريقيا الوسطى): أعرب عن تهنئته للجنة على جودة وثيقة الاستعراض وقال إن هشاشة وضعف جمهورية أفريقيا الوسطى في النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية ينجمان عن وضعها كبلد يوجد في مرحلة ما بعد النزاع. وأضاف أنه فيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة ٣٨ (ج) من وثيقة الاستعراض، فإن اللجنة ليست بحاجة إلى أن تقلق بشأن وفاء الحكومة بالالتزامات الرسمية التي قطعتها في البيان الذي أدلى به رئيس الوزراء بشأن السياسة العامة في ١٧ أيار/مايو ٢٠١١. فقد كان بيان السياسة العامة هو المحك الرئيسي خلال الانتخابات الرئاسية في البلد، وفي حالة عدم تنفيذه سيتيح عرض اقتراح بحجب الثقة إمكانية ممارسة رقابة فعالة؛ إذ أدى توقع إجراء تصويت كهذا إلى استقالة الحكومة السابقة التي كان هو عضواً فيها.

٥ - ومضى يقول إن اللجنة أوصت في الفقرة ٣٨ (و) بأن تستخدم الحكومة الأموال التي تتلقاها من الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في تعزيز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأشار أنه ليس على يقين من المقدار الدقيق للأموال المقدمة التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ ذكر رئيس الجمهورية أن تلك الأموال آلت إليه من سلفه الراحل، وأنها مكنته من إطلاق العملية المعنية.

٦ - واستطرد قائلاً إن الفقرة ١ أشارت إلى تقديم تمويل هام من المانحين من خلال جهات منها صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. ومع ذلك لم يستلم حتى الآن سوى ٤٢ في المائة من التمويل الموعود به.

٧ - **السيدة فوغ** (الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى): تكلمت عبر الفيديو من بانغي فقالت إن عدداً من التغييرات قد نتجت عن زيارة رئيس التشكيلة في نيسان/أبريل ٢٠١١. فمن الناحية السياسية، ظل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي ترأسه، يشدد على أهمية العمل السياسي مع المعارضة في سياق إصلاح العملية الانتخابية. واتصلت الحكومة بمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، في اليوم السابق، مما يمثل إنجازا كبيرا نسبته إلى زيارة الرئيس، وطلبت المساعدة في مباشرة حوار شامل مع أطراف النزاع والمجتمع المدني وقادة المجتمع

المحلي قبل نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بغية مناقشة الإطار والمؤسسات الانتخابية. وقالت إن الحكومة ستعمل بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل ومع شركائه الآخرين في تنظيم الحوار، وأشارت إلى أنها سترحب بحضور أعضاء من المجتمع الدولي بصفة مراقبين.

٨ - وأضافت قائلة إن المناخ السياسي يظل هادئاً نسبياً، والبرلمان يواصل العمل بفعالية رغم هيمنة حزب واحد عليه وقد مثل أمامه عدد من الوزراء لتبرير أفعالهم.

٩ - ومضت تقول إن الحالة الأمنية تظل مستقرة نسبياً باستثناء بعض القطاعات ذات الأهمية الحيوية. ففي الشمال الغربي، حيث جرى نزع السلاح، هناك تحسن ملحوظ، ومع ذلك ثمة قلق من أن يؤدي عجز الحكومة عن المضي قدما على الفور بعملية إعادة الإدماج إلى تقويض المكاسب المحرزة. وأضحى التعجيل بعملية إعادة الإدماج ملحا من جراء تزايد نصب الحواجز على الطرق التي يطالب عندها جنود مسرحون بأموال لقاء عبورها.

١٠ - واسترسلت قائلة إن الحالة في المنطقة الوسطى تظل متوترة وتثير قلقاً أمنياً كبيراً. فقد جعل النقص الشديد في التمويل الذي وعدت به الأمم المتحدة والحكومة بدء عملية نزع السلاح عملاً مستحيلاً. وتتعرض المنطقة لهجوم متواتر من الجبهة الشعبية للإصلاح بقيادة الجنرال بابا لادي، وذكرت جماعات متمردة أخرى أنها لن تلقي السلاح إلى أن يوضع حد لتلك الهجمات. ويعد نزع سلاح العناصر الأجنبية التي تتسلل إلى البلد عبر الحدود غير المؤمنة نتيجة للأحداث الأخيرة في ليبيا وغيرها من البلدان الأفريقية، وإعادتها إلى أوطانها الأصلية، من الأمور الحاسمة في إنجاح عملية التهدئة. وتتفاقم المشكلة بوجود صلات بين كثير من الجماعات المتمردة في جمهورية أفريقيا الوسطى وبلدان أخرى. غير أن تلك الجماعات أعربت كلها عن رغبتها في الدخول في عملية نزع السلاح وإعادة الإدماج؛ ومن ثم يجب التصدي لمسألة النقص في التمويل على وجه السرعة كي يتسنى البدء بتلك العملية.

١١ - وفي الجزء الشمالي من البلد تم التوقيع في بانغي في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ على اتفاق لوقف إطلاق النار بين تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع. ويدعو الاتفاق إلى تجريد مدينة بريا من السلاح ووقف الحملات الإعلامية. وأشرف قائدا الجماعتين شخصياً على سحب قواتهما من بريا لضمان ألا تنصب أي من الجماعتين كميناً للأخرى. وانطلقت في بريا قافلة سلام ومصالحة، مؤلفة من مسؤولي الجماعتين والقادة الدينيين والمجتمعيين والبرلمانيين في المنطقة، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وكان من المقرر أن تزور القافلة مدن بيراو وسام واندجا وسيككيدي وترينغولو ونديلي في المنطقة الشمالية الشرقية، لتبين للسكان أن النزاع الداخلي قد انتهى وأن المصالحة قد تحققت. ومن اللازم متابعة اتفاق وقف إطلاق النار بإنشاء لجنة التحقق ولجنة المصالحة اللتين نص عليهما، ورصد التطورات لضمان عدم إعادة تسليح المقاتلين ورجوعهم إلى المنطقة.

١٢ - وأضافت أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى يدعم الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تقليل تأثير جيش الرب للمقاومة على الحالة الأمنية في البلد. وقد أنشأ مكتب الأمم المتحدة المتكامل وحدة تنسيق بمشاركة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأفريقي والحكومة بقصد تبادل المعلومات والاستراتيجيات. واستقبل نشر مستشارين عسكريين من الولايات المتحدة استقبالاً طيباً، ويعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل معهم لتحديد كيفية تعزيز الأنشطة في الميدان.

١٣ - وأضافت أنه تم التوقيع في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ على خطة عمل لتسريح وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين في السابق بالجيش الشعبي لإعادة إرساء الجمهورية والديمقراطية، وذلك عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) وبتوصيات فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح. ويؤمل أن توقع خطة عمل مماثلة مع تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

١٤ - وأوضحت أن الحالة العامة لحقوق الإنسان تظل مصدر قلق من جرّاء أعمال العنف وعمليات الإعدام بغير محاكمة التي ترتكب ضد المدنيين وتفشي الاعتداءات وأعمال التحرش والابتزاز ضد السكان. ومنذ زيارة رئيس التشكيلة أطلق سراح ٢٤ محتجزاً من السجن بعد فترة احتجاز مطولة قبل المحاكمة. واتفق مكتب الأمم المتحدة المتكامل ووزارة العدل على أن يجتمعا شهرياً لاستعراض جميع حالات الاحتجاز قبل المحاكمة، وسيشارك المكتب في برامج التعليم المستمر التي تقدمها وزارة العدل لضباط إنفاذ القوانين في بانغي. كما أن الجهود التي تبذل من أجل التفاوض على إطلاق سراح السجين الأعمى الذي لفت الرئيس الانتباه إليه خلال زيارته، لم تحقق نتائجها حتى الآن. ومن المستجدات الرئيسية التي طرأت في مجال التنمية الاقتصادية تعليق الشركة الفرنسية أريفا مشروع منجم باكوما مؤقتاً لعام أو عامين بسبب هبوط أسعار اليورانيوم. وكان من المتوقع أن يولّد المشروع أكثر من ألف وظيفة مباشرة أو غير مباشرة، وشكل تأجيله لطمة قوية للحالة الاجتماعية - الاقتصادية.

١٥ - وزار الرئيس نيجيريا في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ ووقع اتفاق تعاون إطاري جديد. وتعاونت الحكومة مع وفد من صندوق النقد الدولي كان موجوداً حينذاك في البلد، وعملت أيضا بنشاط مع البنك الدولي وغيره من الشركاء.

١٦ - **السيدة شينغ هوبكيتز** (الأمينة العامة المساعدة لدعم بناء السلام): قالت إن الحالة في البلد تتحرك في الاتجاه الصحيح، بما في ذلك اتجاه توقيع اتفاقات لوقف إطلاق النار مع تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، وإحراز التقدم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأضافت أن جميع الأطراف المعنية تبذل قصارى جهدها ولكن يبدو أن الدعم المالي والموارد ليست في الطريق.

١٧ - وأضافت أن الاجتماع الرفيع المستوى المعني ببناء السلام بعد انتهاء التراع، المعقود في كيغالي في ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ ركز على الدروس المستفادة من تجربة رواندا. وكان ممثلا في هذا الاجتماع كل البلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام تقريبا. وشملت الدروس المستفادة الأهمية الحيوية للقيادة على جميع الصعد في الحكومة والمجتمع المدني؛ وضرورة التركيز الشديد على تنفيذ المشاريع بالاستعانة بلجان تتألف من المانحين وممثلي الحكومة للتصدي للاختناقات ورصد التقدم المحرز؛ والاهتمام العميق بالشفافية وإنشاء نظم تتبع لتمويل المانحين والحكومة لتوليد الثقة بين المانحين. فهذه العناصر الثلاثة هي جوهر الملكية الوطنية.

١٨ - ومضت تقول إن الرئيس الرواندي كاغامي شدد على أن الكثير من البلدان التي توجد في مرحلة ما بعد التراع ليست فقيرة من حيث مواردها الطبيعية؛ فمشكلتها أن مواردها لا تستغل بالشكل المناسب أو أن منافعها لا تعود إلى سكانها. وستكرس إحدى جلسات اجتماع أصحاب المصلحة الرفيع المستوى السنوي لصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام المقرر عقده في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ لتنمية الموارد الطبيعية.

١٩ - **السيدة سوتيكنو** (إندونيسيا): قالت إنها ترحب بالتركيز على استراتيجية إعادة الإدماج وعلى مستقبل نزع

السلاح وإعادة الإدماج، بما في ذلك استراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمجتمعية وتوفر بدائل مشروعة ومفضلة لتوليد الدخل للمحاربين السابقين.

٢٠ - ولفتت الانتباه إلى الدور الهام الذي يقوم به مركز حركة عدم الانحياز للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب، المنشأ في عام ١٩٩٥ ومقره في إندونيسيا منذ عام ٢٠٠١ باعتباره جهة تقدم برامج المساعدة التقنية والتدريب. وقد يتيسر في المستقبل استكشاف برامج تدريب ممكنة لجمهورية أفريقيا الوسطى في مجالات إصلاح السياسات، بغية إيجاد الظروف المؤاتية للقضاء على الفقر، وللتنمية المستدامة والمنصفة، ولدعم البرنامج القائم على المجتمع والاقتصاد، ولتطوير المعلومات والاتصالات.

٢١ - وأردفت قائلة إن المركز دعم، في إطار الشراكة مع منظمات ومؤسسات أخرى، أعضاء حركة عدم الانحياز في مجالات التجارة، وحقوق الملكية الفكرية، والتمويل البالغ الصغر، والطاقة المتجددة، والصحة، والشراكات بين القطاعين الخاص والعام، والخصخصة. وقد شارك أكثر من ١ ٦٠٠ شخص في أكثر من ٦٠ برنامجاً أقامها المكتب في بلدان شتى.

٢٢ - **السيد ترافير** (كندا): قال إن التقدم المحرز في جمهورية أفريقيا الوسطى، في ضوء التحديات الكثيرة التي تواجهها، تقدم محمود. ورحب بالتحليل الوارد في وثيقة استعراض الإطار الاستراتيجي (PBC/5/CAF/L.1) ولا سيما التوصية الواردة في الفقرة ٤٥ (أ) بإعداد استراتيجية إصلاح محسنة طويلة الأجل للقطاع الأمني الوطني. ويعد تعاون الحكومة مع البنك الدولي والمصرف الأفريقي للتنمية تعاوناً مشجعاً وينبغي أن يعتبر مثالا عن أفضل الممارسات. ومن شأن المواءمة بين الإطار الاستراتيجي لبناء السلام وورقة استراتيجية الحد من الفقر الجديدة التي أعدتها الحكومة، أن تقلل من تكاليف المعاملات.

٢٣ - وأضاف أن السلام المستدام يظل بعيد المنال طالما كانت التهديدات بالعنف وزعزعة الاستقرار قائمة. ولذا فمن الضروري أن تتم الحكومة اتفاق وقف إطلاق النار مع تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، وأن تبقي الأبواب مفتوحة أمام التشاور مع جميع الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني. وقال إن وفده يرحب بالجهود التي بذلها الرئيس مؤخرا للتواصل مع بلدان أخرى في الإقليم، ويظل ملتزماً بدعم عملية بناء السلام في البلد عن طريق المشاركة في اللجنة والإسهام في صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام.

٢٤ - **السيد أنطونيو** (الاتحاد الأفريقي): قال إنه لما كانت لدى بلدان أفريقية كثيرة خارجة من مرحلة النزاع خبرات يمكن تقاسمها، فينبغي أن تصبح تقديم العروض التي تبين استراتيجيات حكومية فعالة، كالعرض الذي قدمته الأمينة العامة المساعدة لدعم بناء السلام ممارسة شائعة. وقد تطرق بيان الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى كثير من المجالات التي تهم الاتحاد الأفريقي، ومنها البطء في نزع السلاح وإعادة الإدماج، وضرورة التوصل إلى نتائج ملموسة، وعواقب النزاع في ليبيا بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى وللمنطقة بأسرها. فيجب أن ”تبقي اللجنة محيطة بالتأثير الإقليمي لجيش الرب للمقاومة وأن تعزز الشراكات في الميدان من أجل الحد من ذلك التهديد. ويجب كذلك أن يوضع تعزيز القدرات لتجسيد الأهداف الأمنية في الواقع على رأس الأولويات. وأعرب عن سروره لأن وثيقة الاستعراض تناولت تلك القضايا جميعها، وقال إنه يود التشديد على أن لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى دوراً رئيسياً في تحقيق نتائج ملموسة.

٢٥ - **السيد سانشيز ريكو** (الاتحاد الأوروبي): قال إن وفده أعرب عن تقديره لفرصة المشاركة في زيارة التشكيلة الميدانية إلى بانغي، التي ساعدت، إلى جانب اجتماع المائدة المستديرة لشركاء جمهورية أفريقيا الوسطى المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١١، في تعزيز التزام الحكومة بإصلاحات محددة. وأبدى استعداد الاتحاد الأوروبي لدعم الحكومة في تنفيذ التزاماتها؛ ويجب بوجه خاص جعل تحسين الحكم أحد الأولويات، باعتبار ذلك وسيلة لاجتذاب مانحين جدد وللحد من الفقر.

٢٦ - وفي صدد نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قال إنه يرحب بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين الجماعات المتمردة باعتباره علامة على إحراز تقدم، غير أن إبرام اتفاق سلام يجب أن يكون هو الهدف النهائي. وينبغي أن ينظر إلى عملية إعادة الإدماج في السياق الأكبر للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ولئن كان برنامج مراكز التنمية لم يشمل أهدافاً محددة فيما يتعلق بإعادة الإدماج، فمن شأن الجهود الرامية إلى بناء قدرات السلطات المحلية المتوخى فيه أن يقدم إسهاماً كبيراً في ذلك السياق. وأعرب عن أمله في أن يساعد الاجتماع القادم لمجلس الأمن بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى المقرر عقده في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في التغلب على بعض العقبات التي تعترض بناء السلام في البلد.

٢٧ - **السيدة باين** (المملكة المتحدة): قالت إن الاستعراض نصف السنوي الثاني للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى كشف عن إحراز تقدم نحو إقامة حوار سياسي شامل. وذكرت أن التحديات الماثلة أمام إعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن تتجاوز مسألة النقص في التمويل؛ وثمة حاجة أيضا إلى وضع استراتيجية متماسكة يمكن للمجتمع الدولي أن يستخدمها أساساً للدعم. وأوضحت أن وفدها يؤيد اقتراح مواءمة ورقة استراتيجية البلد للحد من الفقر مع الإطار الاستراتيجي، ويحث الحكومة على العمل مع اللجنة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لضمان أن تركز ورقة الاستراتيجية على أولويات بناء السلام، وأن تشمل نقاطا إرشادية وجداول زمنية للتنفيذ. وكما لاحظت الأمينة العامة المساعدة لدعم بناء السلام فإن وضع استراتيجية واضحة سيزيد من ثقة المانحين. وتساءلت عما يمكن للجنة أن تفعله لدعم الاستراتيجيات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل لبناء السلام ولضمان إشراك المجتمع المدني.

٢٨ - **السيد الكريكشي** (ليبيا): قال إن وفده لم يقم بدور نشط في اللجنة بسبب الاضطرابات التي شهدها بلده مؤخرا؛ وإنه الآن يرحب بالفرصة المتاحة لأداء هذا الدور. وأشار إلى أن الحالة في ليبيا أثيرت عدة مرات في الاجتماع، وأشاد بالتضحيات الكبيرة التي قدمها شعبه في سعيه لاستعادة حريته وإقامة دولة ديمقراطية. وقال إن ليبيا تواجه تحديات كثيرة كالتي تواجه بلداناً أخرى بعد انتهاء النزاع فيها، بما في ذلك تحديات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتقوم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بتنسيق العمل الدولي، وقد وجدت صعوبة في الإشراف على عملية بناء السلام والإعداد للانتخابات؛ وقال إنه يرجو أن تستطيع الاستفادة من خبرة البلدان الأخرى التي توجد في مرحلة ما بعد النزاع. وأضاف أن استقرار ليبيا السياسي والاقتصادي في المستقبل، شأنها شأن البلدان الهشة الأخرى، ليس مسألة موارد بل مسألة إرادة سياسية على الصعيدين الوطني والدولي.

٢٩ - **السيدة جارو - دارنو** (فرنسا): أعربت عن سرورها لأن الزيارة الميدانية للتشكيلة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى أثمرت نتائج من بينها شروع الحكومة في العمل مع المعارضة. فتحسين الشفافية في الحكم، الذي هو اعتبار هام لدى المانحين، ينبغي أن يظل من الأولويات. ويمكن كذلك

أن تكون هناك فائدة في إجراء تقدير دقيق لتكاليف الاحتياجات فيما يتعلق بإعادة الإدماج، لأنه حتى الآن لم تتح سوى تقديرات الموارد المطلوبة. وينبغي أن يتيح الاجتماع القادم لمجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى فرصة لتقديم تقرير عن التطورات الأخيرة وحل القضايا المعلقة.

٣٠ - **السيد أوكافور** (نيجيريا): قال إن وفده، وإن كان يرحب بالتطورات المتمثلة في حوار الحكومة مع المعارضة وفي اتفاقات وقف إطلاق النار المبرمة بين الجماعات المتمردة، فإنه قلق إزاء التحديات التي تواجه إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك تسلل عناصر أجنبية إلى داخل البلد. وبينما تظل حكومته مهتمةً بتجديد تعاونها مع جمهورية أفريقيا الوسطى فإنها ترى كذلك أن إشراك أعضاء من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في وضع استراتيجية عمل لضمان أمن المنطقة من شأنه تحقيق الاستقرار في البلد. وتوجه بالشكر إلى الأمينة العامة المساعدة لدعم بناء السلام على توصياتها، وشدد على أن القيادة على جميع مستويات الحكومة والشفافية في الحكم عاملان حاسمان في إرساء السلام.

٣١ - **السيد كوران** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يرحب بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين الجماعات المتمردة، ودعا تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام إلى التوقيع على اتفاق ليبرفيل للسلام الشامل، وإلى المشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وحث الحكومة على إتمام استراتيجية إعادة الإدماج، وأهاب بالمجتمع الدولي تقديم المساعدة في تنفيذها. وقال إن الحكومة ينبغي أن تعمل مع المجتمع الدولي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لضمان أن تركز استراتيجية إصلاح القطاع الأمني على إعداد قوة عسكرية جيدة التدريب ومتوازنة إثنياً تحترم حقوق الإنسان.

٣٢ - وأعرب عن قلق وفده إزاء تقارير صندوق النقد الدولي الأخيرة التي تفيد بأن إدارة الإيرادات العامة عطلت قبل الانتخابات البلدية. ودعا الحكومة إلى اتخاذ خطوات ملموسة لدرء مشكلة الفساد وسوء إدارة الأموال والتصدي لها، ولا سيما خلال العملية الانتخابية.

٣٣ - وفيما يتعلق بالعنف وعدم الاستقرار المتولدين عن المتمردين التشاديين قال إن حكومته تظل ملتزمة بمساعدة شركائها في المنطقة الأفريقية، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة الإنسانية. وقد تم نشر عدد صغير من الأفراد العسكريين من الولايات المتحدة في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، بغية إسداء المشورة وتقديم المساعدة في مجالات تبادل المعلومات وتنسيق العمليات. وأثنى على قيادة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لجهودها في قتال جيش الرب للمقاومة، وشدد على أنه مع تزايد الضغط العسكري على هذه الجماعة ينبغي تركيز الجهود على انشقاق وفرار مقاتلي جيش الرب للمقاومة والمختطفين. وشدد أخيراً على ضرورة تعبئة الموارد من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى وعلى الدور الهام الذي تضطلع به التشكيلة في هذا الصدد.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.